اعلم ان الفعل انقسامها آخر وهو انه لابد لكل فعل من مرفوع
تمامت فائدته كلوما اى صار الفعل مع مرفوعه كلاما تاما بان
ولم يحتج الى غيره لافادته فائدة تامة بدونه يسمى الفعل في
الاصطلاح فعلا تاما ومرفوعه الذى هو كالجزء منه
معه ويسمى مرفوعه فاعلا لقيام معنى الفعل به فكانه مؤثر
معنوى فيه وموجد اياه او لوجود التاثير فيه ويسمى منصوبه
اركانه متعديا لان اللازم لا ينصب المفعول به بدون هو في الحس
مفعولا به لايقاعه ووقوعه عليه كالافعال
السابقة وان احتاج الى مفعول منصوب بحيث لا يصير كلاما
تاما بدونه يسمى فعلا ناقصا لعدم تمامه بمرفوعه فالاول وصف
بالتمام والنقصان وصف بحال المركب من المرفوع وقيل
لانه مسلوب الدلالة على الحدث فانه يدل على الزمان فعوض
عنه الخبر الدال عليه فلم يستقل بمرفوعه ورد بان التسمية
لو كانت لهذا لكان الافعال المنسلخة عن الزمان جديرة بان
تسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبيلها وقال الفاضل
العصام لمقصاده دلالة لانه لا يدل على معنى بنفسه لا معناه
النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذى وقيدا به وشئ

منهما لا يفهم بدونهما ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى
مستعمل لا وضعى حتى يلزم كونه حرفا او يسمى مرفوعه
اسماله ومنصوبه خبرا له اشعارا بانحطاطه عن حكمى
الفاعل والمفعول ولا يدخل الفعل الناقص لا على المبتدا
والخبر في الاصل لان وضعه ليعطى الخبر حكم معناه كالا
ينتقل والاستمرار وغير ذلك ولا يحصل الا بالتدخل
عليهما وينصب الخبر تشبيها بالمفعول به في توقف تعقل
الفعل عليه وهو شبيه بالفعل المتعدى في اقتضاء معناه
شيئين وهو اى الفعل الناقص على قسمين القسم الاول
ما لا يدل على معنى الا المقارنة اى القرب من الحال وهو الشايع المستعمل
من اطلاق الفعل الناقص نحو كاد وهو لشوذ خبره الا اسمه
في الماضى دائما نحو كان زيد قائما او منقطعا نحو كان زيد
غنيا فافتقر وجمعنى صار وصار للانتقال اما من صفة
الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا فقدم لها البساطة تماما واصالة تماما واغلبية
الاول قدمه على الثانى وكذا الرجوع وحل وارتحل
كقوله ان العداوة تستحيل مودة ونحو واسترد